

فيش واحد الأمين، وكان في السابق جابو لنا 2 ديال النواب ودوزناها، وقلنا الله يصلح، ودابا عاود ثاني ما كينش! غادي نبادو كتنازلو وكنخرقو القانون فهاذ البرلمان اللي هو كيشرع حتى نسدوه، جيبو لنا الأمين ديال مجلس المستشارين يكون حاضر تما ويوقع على المحضر المكتوب، هذا هو القانون، بغيت تديرو الفوضى، احنا هاذيك الساعة غنطلبو رفع الجلسة واحد 2 دقائق..

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا للسيد النائب.

سنأخذ بعين الإعتبار مع إستعمال الوسائل التقنية الحديثة لما أشرت إليه.

الكلمة الآن للسيد وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، فليفضل مشكورا.

السيد محمد بنشعبون وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير البوالة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يطيب لي أن ألتقي بكم مجددا في هذا الإجتماع المشترك لعرفتي البرلمان بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020.

ويكرس هذا التمرين، هذا التمرين الديمقراطي الأول من نوعه في إطار القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، حرصنا على التنزيل السليم لمقتضيات هذا القانون، خاصة فيما يرتبط باحترام مبدأ صدقية توقعات قانون المالية السنوي. كما يؤكد حرصنا كذلك على إشراك المؤسسة التشريعية في تحديد التوازن المالي الجديد لقانون المالية 2020 على ضوء ما فرضته الأزمة المرتبطة بجائحة كورونا، من مراجعة للفرضيات وانخفاض للمداخيل، وما يتطلبه ذلك من ضرورة إعادة ترتيب الأولويات على مستوى النفقات لمواجهة الآثار الإقتصادية والإجتماعية لهذه الأزمة، والحفاظ على صحة المواطنين. وكل ذلك في إطار ما يجده الفصل 77 من الدستور من مسؤولية مشتركة للبرلمان والحكومة للحفاظ على التوازنات المالية.

لقد حرصنا منذ بداية الأزمة على التواصل بشكل مستمر مع المؤسسة التشريعية بغرفتها، من خلال عرض كل التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها، بتعليقات ملكية سامية، في مواجهة آثار هذه الأزمة الإقتصادية والإجتماعية، وتقاسمنا مع مؤسساتكم المحترمة مختلف المعطيات المتعلقة بالقطاعات المتضررة، وتقييم حجم هذا الضرر على النمو الإقتصادي وعلى

محضر الجلسة رقم 297

التاريخ: الأربعاء 26 ذو القعدة 1441هـ (8 يوليوز 2020م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب والسيد عبد الحكيم بن شاش رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: خمسة وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثالثة عشر مساء.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان تخصص لتقديم السيد وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

افتتحت الجلسة.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد وزير البوالة المكلف بالعلاقات مع البرلمان وحقوق الإنسان،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور وعملا بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية ولاسيما المادة 2، يعقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة تخصص لتقديم السيد وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020. أعطي الكلمة للسيد وزير الإقتصاد..

تفضل.

النائب السيد عبد اللطيف وهي (قطة نظام):

كأين التوازن بين المجلسين، الله يهديكم.

السيد الرئيس،

وفقا للنظام الداخلي اللي هو كيستند أساسا على التوازن بين المجلسين، بحضور ممثلي المجلسين على مستوى المنصة، حضر الرئيسين وأمني المجلسين، لأن هناك محضر سيوقعه أمني المجلسين، وقرار المحكمة الدستورية الأخير قاليك التسجيل والتصويت ما عندنا مانديرو به، كآين المحضر المكتوب اللي غادي يحضر فيه الأمين وغادي يوقعو وغتكون عندو السند القانوني، دابا ما هو السند القانوني؟ في مؤتمر عام للمجلس ما

ميزانية الدولة، وكذا على الإحتياطي من العملة الصعبة. كما أئصتنا بكل اهتمام للانشغالات المعبر عنها من طرف السيدات والسادة البرلمانيين، وتفاعلا مع تساؤلاتكم ومقترحاتكم، وأود من هذا المنبر أن أثنى روح الوطنية العالية التي عبر عنها السيدات والسادة البرلمانيين من خلال انخراطهم في التفكير الجماعي حول سبل مواجهة هذه الأزمة، وتفاعلهم السريع مع كل النصوص القانونية التي تقدمت بها الحكومة في هذه الظرفية الإستثنائية، وخاصة فيما يتعلق بإحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، تنفيذنا للتعليمات السامية لجلالة الملك حفظه الله.

كما أود أن أتقدم لكم بالشكر على النقاش المسؤول والمثمر الذي ميز كل لقاءاتنا خلال هذه الفترة الإستثنائية، والذي انبثقت عنه مجموعة من الإقتراحات والمبادرات القيمة للسيدات والسادة البرلمانيين، تعكس الانخراط والالتزام المتواصل للمؤسسة التشريعية بالمساهمة الفاعلة في مواجهة كل التحديات التي تعترض المسار التنموي لبلادنا.

وقد حرصنا على التفاعل بكل إيجابية مع هذه المقترحات، من خلال تنزيل بعضها في إطار التدابير التي تم اتخاذها للتخفيف من آثار هذه الأزمة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي في مرحلة الحجر الصحي. كما سنعمل على تنزيل باقي المقترحات وإغنائها في إطار النقاش المتواصل مع مؤسستكم حول تدابير الخروج من هذه الأزمة.

ومما لا شك فيه، فإن مشروع قانون المالية المعدل الذي أشرف بتقديمه لحضراتكم، سيشكل مناسبة لتعميق النقاش في إطار المقاربة التشاركية التي أسسنا لها في مجلسكم، وسيشمل هذا النقاش في مرحلة أولى، تحديد آليات المواكبة المناسبة لإستئناف مختلف القطاعات الإقتصادية لأنشطتها، في إطار الحرص على ضمان صحة المستخدمين والحفاظ على مناصب الشغل، وفي مرحلة ثانية، وضع مراكز خطة مندجحة لتمكين النسيج المقاوطني الوطني من إستعادة ديناميته واستشراف آفاق واعدة للنمو في مرحلة ما بعد الجائحة.

السيدات والسادة، كما تعلمون، فقد أدت التداعيات الصحية والإقتصادية والإجتماعية للأزمة والتي يواجهها العالم بأسره إلى ارتباك كبير في سلاسل الإنتاج والتوريد، وتزايد أعداد العاطلين، وتعميق حالة عدم الوضوح بخصوص آفاق تطور الإقتصاد العالمي. فبحسب آخر تقديرات صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن تتراجع التجارة العالمية بـ 12%، كما أنه من المنتظر أن يتراجع عن النمو الإقتصادي بالإتحاد الأوربي الشريك الرئيسي للمغرب إلى -10.2%

ووفقا لما أعلنه من قبلنا، فقد تأثر الإقتصاد الوطني بالتداعيات السلبية لهذه الأزمة، كما يتضح ذلك من خلال مقارنة معطيات شهر ماي 2020 مع نظيرتها للسنة الماضية، وتتجلى القطاعات الأكثر تضررا في قطاع

وقد مكنت النفقات التي تم صرفها من موارد الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا من تقديم مساعدات مالية لفائدة حوالي 900 ألف

لمقاومات المغرب"، و"جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات"، و"جامعة الغرف الصناعية التقليدية"، و"صندوق الضمان المركزي"، و"الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، من أجل إنجاح كل التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة المرتبطة بـ "كوفيد-19"، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص.

السيدات والسادة،

أعتقد أن الرهان اليوم هو تعبئة الموارد الضرورية لمساعدة المقاومات بكل أصنافها، بكل أصنافها بما في ذلك المقاومات الكبرى الخاصة والعمومية، على استئناف نشاطها والحفاظ على مناصب الشغل وعلى صحة المستخدمين.

ومن جهة أخرى، فإن تطورات الظرفية الوطنية والدولية المرتبطة بأزمة كورونا، وتعرثر القطاع الفلاحي بقلة التساقطات وتذبذب أسعار المواد الأولية، تفرض مراجعة الفرضيات التي بنيت عليها توقعات قانون المالية 2020، تفعيلا لمبدأ الصدقية الذي أسس له القانون التنظيمي لقانون المالية. ومن هذا المنطلق، عملنا على إعداد مشروع القانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، الذي يبنينا على توازن مالي جديد، يأخذ بعين الاعتبار تراجع مداخيل الميزانية بـ 40 مليار درهم هذه السنة، وإعادة ترتيب الأولويات على مستوى النفقات، من خلال تقليص نفقات التسيير بـ 4.3 مليار درهم، ورفع استثمارات الميزانية العامة للدولة بـ 7.5 مليار درهم.

ويهدف هذا المشروع إلى توفير آليات الدعم المناسب للإستئناف التدريجي للنشاط الإقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل، مع مواكبة ذلك بإجراءات عملية للرفع من فعالية الإدارة، وذلك بالإستناد على ثلاث متركبات الأساسية:

● **أولاً:** مواكبة الإستئناف التدريجي للنشاط الإقتصادي؛

● **ثانياً:** الحفاظ على مناصب الشغل؛

● **ثالثاً:** تسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية.

ففيما يتعلق بالمرتكز الأول، فإن الحكومة ستولي أهمية خاصة لتقديم الدعم والمواكبة الضرورية للمقاومات الوطنية المتضررة من أجل مساعدتها على استعادة نشاطها بشكل تدريجي، وستأخذ التدابير المزمع تفعيلها في إطار اتفاقيات مع مختلف القطاعات بعين الإعتبار خصوصيات كل قطاع في ارتباط بحجم الضرر الذي تكبدته المقاومات التابعة له جراء الأزمة والفترة اللازمة لإستعادة نشاطها.

وتأتي هذه التدابير القطاعية لتعزيز الإجراءات المتخذة على مستوى إقرار مجموعة من آليات الضمان لتمويل القروض لفائدة المقاومات العمومية والخاصة، الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والكبيرة، وذلك بنسبة فائدة لا تتجاوز 3.5% ومدة سداد على 7 سنوات، مع فترة الإعفاء في لمدة

أجبر منخرط بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي و5.5 مليون أسرة عاملة في القطاع غير المهيكل، 45% منها بالعالم القروي.

وموازاة مع ذلك، تم اتخاذ مجموعة من التدابير لتخفيف التبعات الإجتماعية والجبائية والمالية للمقاومات وتيسير ولوجها للتمويل لدعم خزيتها ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، بهدف الحفاظ على مناصب الشغل وتقوية صمودها في مواجهة تداعيات الأزمة.

ويندرج في هذا الإطار تفعيل آلية "أكسجين" للضمان قروض استثنائية من طرف الدولة فاقت 17 مليار درهم لفائدة ما يزيد عن 45 ألف من المقاومات الصغرى والمتوسطة، مكنتها من الصمود في هذه المرحلة.

وإلى جانب التدابير المتخذة لفائدة الأجراء والأسر العاملة في القطاع غير المهيكل والمقاومات، فقد تم الحرص على اتخاذ ما يلزم من إجراءات على المستوى القانوني وعلى مستوى التدبير الإستباقي، من أجل التحكم في تأثير للأزمة على احتياط بلادنا من العملة الصعبة، والحفاظ على قدرة اقتصادنا على تلبية احتياجاته من مواد أساسية وغذائية وطاقية، إضافة إلى تغطية التزاماتنا الخارجية بما في ذلك أداء خدمة الدين الخارجي.

وقد تمت إلى حد الآن تعبئة 4.5 مليار دولار، خاصة عبر سحب حوالي 3.2 مليار دولار في إطار خط الإئتمان والسيولة مع صندوق النقد الدولي، و270 مليون دولار من خلال الخط الوقائي ضد المخاطر الكارثية مع البنك الدولي.

هذا، إلى جانب الجهود المبذولة على مستوى تعبئة التمويلات الخارجية في إطار علاقات التعاون مع مختلف شركائنا، ومن المتوقع أن تمكن هذه التدابير مجتمعة من المحافظة على احتياط بلادنا من العملة الصعبة في مستوى يضمن تغطية حوالي 6 أشهر من الواردات.

السيدات والسادة،

لقد قدمت لحضراتكم معطيات السياقين الوطني والدولي المرتبطة أساسا بتداعيات أزمة جائحة كورونا والتدابير التي تم اتخاذها من طرف الحكومة، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك، حفظه الله.

وقد أثبتت هذه التدابير نجاعة في احتواء الآثار الصحية للجائحة، وخلفت أثرا بارزا على مستوى الحفاظ على مناصب الشغل، واستقرار القدرة الشرائية للمواطنين وتقوية صمود الإقتصاد الوطني، وبالأخص للمقاومات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أوجه تحية تقدير وتنويه لمهنيي الصحة ولكل مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والوقاية المدنية والإدارة الترابية، على تجدهم الدائم، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله، للدفاع عن حوزة الوطن وصيانة أمنه وإستقراره.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أوجه التحية للمجهودات التي يقوم بها مختلف الفاعلين، وخاصة القطاعات الوزارية المعنية، والقطاع المالي و"الإتحاد العام

السيدات والسادة،

يتعلق المركز الثاني لمشروع قانون المالية المعدل، بالحفاظ على مناصب الشغل.

فبالرغم من كل التدابير المتخذة لمساندة المقاولات والأجراء إلى آخر يونيو 2020، ستبقى عدة قطاعات في حاجة ماسة إلى المواكبة والدعم من طرف الدولة. ولهذه الغاية سيتم تخصيص موارد للمواكبة الإجتماعية والإقتصادية لهذه القطاعات.

كما ستعمل الحكومة على ربط الدعم المقدم لمختلف المقاولات لمواكبتها في مرحلة استئناف النشاط، بضرورة احتفاظها بـ 80% على الأقل من أجراءها المصرح بهم في "صندوق الضمان الاجتماعي"، وهذا إلى جانب الإلتزام بالتسوية السريعة لوضعية الأجراء غير المصرح بهم، وسيتم ذلك في إطار تعاقد مع الفاعلين الإقتصاديين المعنيين.

أما بخصوص المركز الثالث لهذا المشروع، فهو يتعلق بتسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية وذلك تفعيلًا للتوجيهات الملكية السامية.

وسيتم الحرص في هذا الإطار على تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، خاصة فيما يتعلق باحترام الآجال القصوى لرد الإدارة على الطلبات المتعلقة بالاستثمار، كما سيتم العمل على التنزيل السريع لميثاق اللاتمركز الإداري لتعزيز النجاعة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي. هذا، فضلا عن تكريس الشفافية والفعالية في تقديم الخدمات للمواطنين والمستثمرين من خلال دعم التحول الرقمي للإدارة، وتعميم الخدمات الرقمية، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتعميم اعتماد التوقيع الإلكتروني، ونزع الطابع المادي عن الوثائق الإدارية.

وموازة مع ذلك، سيتم الحرص على تسريع اعتماد وتنزيل "ميثاق المرافق العمومية"، الذي سيمكن من تحديد الإلتزامات وضوابط الخدمة العمومية الموجهة للمواطنين. هذا، فضلا عن العمل على تعزيز الإدماج المالي بتعميم الأداء عبر الوسائل الإلكترونية.

السيدات والسادة،

مما لا شك فيه أن تحديد أي سيناريو مأكرو إقتصادي بشأن التطورات المستقبلية للمؤشرات الرئيسية لإقتصادنا الوطني في ظل مناخ عدم الإستقرار وعدم الوضوح الذي سببته أزمة كورونا، يبقى رهينا بالأفق الزمني لتعافي اقتصاديات شركائنا الدوليين، وبسرعة استئناف القطاعات الإقتصادية الوطنية لنشاطها، وبمسار تطور كل قطاع.

ومن هذا المنطلق، وأخذا بعين الإعتبار استئناف النشاط الإقتصادي انطلاقا من الشهر الماضي، واعتادا على فرضيات تراجع الطلب الخارجي لبلادنا، دون احتساب الفوسفاط ومشتقاته، بـ 20%، وتحقيق محصول للحبوب في حدود 30 مليون قنطار، واستقرار سعر غاز البوطان في معدل 290 دولار للطن، فمن المنتظر أن يتراجع النمو الإقتصادي بـ 5% مقابل 3.74% كانت متوقعة في إطار قانون المالية 2020.

سنتين وضمان للدولة بنسبة تتراوح بين 80 و95% بحسب رقم المعاملات. وسيتكلف "صندوق الضمان المركزي" بتدبير هذا النظام المخصص للضمان. ولأجل ذلك، سيتم القيام بإصلاح مؤسستي لهذا الصندوق وسيخصص له غلاف مالي يقدر بـ 5 ملايين درهم من "صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا"، وذلك بهدف تغطية المخاطر المتعلقة بعدم سداد المقاولات المستفيدة من الضمان لديونها.

وسيتم في هذا الإطار تعديل القانون المؤطر للصندوق للملاءمته مع أفضل الممارسات على المستوى الدولي، وذلك عبر تحسين حكامته وتحديث التدبير المالي للإلتزاماته، وتكثيف هيئاته الإدارية والتدبيرية الرقابية.

وفي المقابل، فالمقاولات المستفيدة من آليات الضمان مطالبة بالحفاظ على مناصب الشغل وتقليص آجال الأداء فيما بينها بنسبة لا تقل عن 50% من القروض الممنوحة، مما سيساهم بصفة فعالة في تحسين السيولة وتسريع دوران عجلة الإقتصاد.

ومن جهة أخرى، وفي إطار إعادة توجيه الأولويات على مستوى النفقات، تم الرفع من استثمارات الميزانية العامة للدولة لتبلغ 86 مليار درهم، ما مكن من تعبئة 15 مليار درهم، سيتم تخصيصها لتسريع استعادة الإقتصاد الوطني لديناميته.

كما سيتم إيلاء اهتمام خاص لتشجيع استهلاك المنتج المحلي، وذلك بالأساس عبر تفعيل الأفضلية الوطنية بالنسبة للمقاولات الوطنية والمواد والمنتجات مغربية المنشأ في إطار الصفقات العمومية.

وفي هذا الإطار، ومع مراعاة التزمات المغرب في مختلف الإتفاقيات الدولية، سيتم العمل على تفعيل مقتضيات المادة 155 من المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، من خلال إلزام أصحاب المشاريع بتطبيق النسبة الأعلى المحددة في 15% في جميع نظم الإستشارة المتعلقة بمساطر إبرام صفقات الأشغال والدراسات المرتبطة بها.

وسيكون أصحاب المشاريع ملزمين بتقديم جميع التبريرات الضرورية في حالة اللجوء إلى المنتجات المستوردة في إطار الصفقات التي يعتمرون إبرامها.

وموازة مع تطبيق الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية، يقترح مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، تدبيرا هاما يهدف لتعزيز حماية الإنتاج الوطني، وتشجيع تعويض الواردات بالمنتج المحلي، ويتعلق الأمر بالرفع من رسوم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات المكتملة الصنع الموجهة للإستهلاك من 30% إلى 40%، وذلك في حدود النسب المكرسة من طرف المغرب على مستوى منظمة التجارة العالمية.

ومن جهة أخرى، وفي إطار التدابير المتخذة لدعم القطاعات المتضررة من الأزمة، يقترح هذا المشروع تخفيض واجبات التسجيل المطبقة على اقتناء العقارات المعدة للسكن، بهدف إنعاش قطاع العقار عبر دعم الطلب لدى المقاولات والأسر.

ونأمل أن نعمل معا على توطيدها في هذه الظرفية الدقيقة من تاريخ بلادنا. فالدينامية التي برزت في بلادنا خلال هذه الظرفية حافلة بالدروس والعبر الإيجابية، فقد أحييت أزمة جائحة "كوفيد-19" روح التضامن بين كل مكونات الشعب المغربي بقيادة جلالة الملك حفظه الله، حيث فاق عدد المتضامنين 2 مليون مساهم. كما أنها عززت الثقة بكل أبعادها، وبعثت روح الأمل في المستقبل وفي قدرة بلادنا على الخروج منتصرة، والتأسيس لمرحلة جديدة.

ومما لا شك فيه، فإن هذه المرحلة الجديدة التي نصبو إليها جميعا، هي مرحلة تتهمين دروس الأزمة واستخلاص العبر، وتغليب المصلحة العليا للوطن، وتوجيه الذكاء الجماعي لكل الفاعلين بما في ذلك الحكومة والبرلمان والجماعات الترابية والقطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين، من أجل بلورة آليات تتجاوز الآثار السلبية لهذه الأزمة، في إطار الإمكانيات المتاحة.

وأوجه من هذا المنبر نداء إلى كل الشركاء الاجتماعيين والقطاع الخاص من أجل فتح حوار مسؤول حول الرهانات المرتبطة بتجاوز هذه الأزمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والإنخراط الجدي في تأسيس لميثاق جماعي مبني على وضع المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار، وضرووة بذل مجهود من كل الأطراف لتجاوز هذه المرحلة الاستثنائية وبيع رهان الحفاظ على مناصب الشغل، تفعيلًا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله.

وشكرا على حسن إصغانتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد الوزير.

شكرا على حسن تعاون الجميع.

رفعت الجلسة.

وأخذا بعين الاعتبار تراجع مداخيل الميزانية العامة للدولة ب 40 مليار درهم، وما تم اتخاذه من تدابير لإعادة توجيه الأولويات على مستوى النفقات لمواكبة استئناف النشاط الاقتصادي، فقد تم حصر عجز الخزينة لهذه السنة في 7.5% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 3.5% كانت متوقعة في إطار قانون المالية 2020.

السيدات والسادة،

كانت تلك أهم المرتكزات والفرضيات التي أطرت إعداد مشروع قانون المالية المعدل، والتي ترتبط بالأساس بإكراهات السياقين الدولي والوطني نتيجة للأزمة التي سببتها هذه الجائحة، وابتقال آثارها السلبية من الجانب الصحي إلى الجانب الاقتصادي والمالي والاجتماعي، وما يقتضي ذلك من تدابير استباقية واستعجالية توازن بين الحفاظ على صحة المواطنين وحماية قدرتهم الشرائية وتقوية صمود المقاولات بهدف الحفاظ على مناصب الشغل. ومن المؤكد أن النهج الاستباقي الذي تعامل به المغرب في تدبير هذه الأزمة تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله، كانت ناجحة وناجعة في احتواء هذه الأزمة على المستوى الصحي، والتخفيف من آثارها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

والرهان اليوم، وقد شرعت بلادنا في التخفيف التدريجي للحجر الصحي، هو أن نتخذ التدابير المناسبة لتمكين المقاولات الوطنية من الوقوف بعد سباتها واستعادة نشاطها، مع تقديم دعم من خاص للمقاولات التي ستواصل مواجهة الصعوبات في هذه الفترة، وهذا ما عملنا على تفعيله من خلال التدابير المقترحة في مشروع قانون المالية المعدل.

وقد عملنا على إعداد هذا المشروع الأول من نوعه في إطار القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، ومنذ سنة 1990، حرصا منا على تطبيق مقتضيات هذا القانون، وتكريسا للاحترام الذي نولي له لمؤسستكم المحترمة، في إطار المقاربة التشاركية التي أسسنا لها في العديد من القضايا الأساسية،